



برنامج تعزيز حكم القانون في الدول العربية  
مشروع تحديث النيابات العامة

ندوة إقليمية  
حول  
"جرائم الملكية الفكرية"

المنامة - مملكة البحرين  
13-14 أبريل/ نيسان 2008

موجز عن أعمال وتوصيات الندوة

عُقدت ندوة إقليمية حول "جرائم الملكية الفكرية" في إطار المرحلة التنفيذية لبرنامج تعزيز حكم القانون في الدول العربية - مشروع تحديث النيابات العامة، في المنامة-مملكة البحرين بتاريخ 13-14 أبريل 2008 بالتعاون بين النيابة العامة في مملكة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

حضر هذا المؤتمر حوالي 150 مشاركاً، بينهم أعضاء في النيابة العامة من مملكة البحرين، المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية اليمنية، جمهورية العراق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان بالإضافة إلى لقضاة وأساتذة قانون وخبراء دوليين.

شارك في الندوة خبراء دوليين من إيطاليا، وبلجيكا، ومصر، والمملكة المتحدة، ولبنان والأردن، واليمن، والمغرب. كما شارك فيها ممثلو المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالإضافة إلى ممثلي الدول المانحة.

أثناء الندوة، جرى تقديم ثمانية عشر مداخلة، تم من خلالها عرض لموضوع الندوة وأهدافها، بالإضافة الى عرض لسبل تعزيز المعرفة لدى أعضاء النيابة العامة حول أهم جرائم الملكية الفكرية وكيفية تحقيقها وآليات مكافحتها والمعايير الدولية والإقليمية المنظمة لذلك، بالإضافة إلى أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة مثل هذه الجرائم.

ولقد شهدت جلسات الندوة حواراً علمياً ومشاركة بناءة من المشاركين سواء على الصعيد العلمي أو العملي.

وفي الجلسة الأخيرة تقدّم المشاركون بمجموعة من التوصيات، متفقة مع التوصيات السابقة الصادرة عن المشروع في سياق مختلف الورشات والندوات التي عقدت في إطاره، وتمت تلاوة موجز الأعمال والتوصيات الواردة أدناه.

## موجز عن توصيات الندوة

- (1) الإشادة بالالتزام الجدي الذي أبدته كل المراجع المعنية في المشروع لاسيما النيابة العامة في الدول المعنية بالمشروع والنيابة العامة في مملكة البحرين لإنجاح أنشطة المشروع وتوفير البيئة والشروط الملائمة لتحقيق أهداف التطوير والتحديث.
- (2) أهمية زيادة الوعي والمعرفة بين أعضاء النيابة العامة فيما يتعلق بصور وأشكال جرائم الملكية الفكرية ومدى خطورتها على المجتمع ولاسيما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- (3) ضرورة العمل على تفعيل دور النيابة العامة في حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك من خلال التدريب على كيفية التحقيق في هذه الجرائم وضرورة التعاون بين الأجهزة المعنية بالحماية سواءً على المستوى الوطني أم الإقليمي.
- (4) ضرورة نشر المعرفة بين أعضاء النيابة العامة جميعاً من خلال عقد ندوات وحلقات نقاشية في الدول الأخرى الأعضاء بالمشروع للعمل على زيادة المعرفة بين الأعضاء الذين لم تُتاح لهم فرصة المشاركة في مثل هذه الندوات.
- (5) أهمية العمل على وضع التشريعات الداخلية التي تضمن احترام حقوق الملكية الفكرية وتحد من وسائل الاعتداء عليها.
- (6) أهمية العمل على إنشاء ودعم المؤسسات الوطنية في الدول العربية لتفعيل دورها في مجال حماية الملكية الفكرية بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية في هذا المجال.
- (7) التأكيد على أهمية التصديق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الملكية الفكرية.

8) إنشاء علاقة تعاون بين النيابة العامة في مُختلف الدول الأعضاء بالمشروع للاستفادة

من التجارب المُختلفة في مجال مُكافحة جرائم الملكية الفكرية.

9) أهمية الاستمرار في التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والتنسيق مع أية جهات

معنية بموضوع الندوة لتوفير المساعدة على بناء القدرات في مجال حماية الملكية

الفكرية.

في الختام كرر المشاركون شكرهم لمقام النيابة العامة في مملكة البحرين الممثل بشخص معالي النائب العام وأعضاء النيابة العامة لاستضافتهم الكريمة وحسن تكرمهم وللجهد الذي بذلوه لانجاح هذا اللقاء والإحسان في تنظيمه.

كما وجّهوا شكرهم إلى الجهات المانحة وإلى المنظمات والخبراء الذين شاركوا واغنوا اللقاء بمحاضراتهم ومداخلاتهم.

وتوجّه المشاركون أخيراً بشكر خاص لبرنامج الامم المتحدة الانمائي - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية الذي يتولى تنظيم وإدارة هذا المشروع.